الرؤية السورية للحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠

بقلم : خيام محمد الزعبي

إن الإطلالة على الصراعات الدائرة في هذا العالم تدفعنا إلى المزيد من القلق والتوتر[١]، حيث إن الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر من أهم القضايا والموضوعات الدولية التي شكلت جانباً مهماً وأساسياً، والتي فرضت على أجندة السياسة الدولية، وتأثرت بطبيعة النظام الدولي ونمط العلاقات الدولية والإقليمية وسلسلة الأحداث والقضايا الدولية الأخرى[٢].

فعروبة فلسطين منذ ما يزيد عن أربع آلاف سنة، شعباً، وأرضاً، ومجتمعاً، وثقافة، وحضارة، وأمالاً، ومصيراً هي حق فشلت كل المحاولات الصهيونية الأمريكية في دحضه رغم كل الافتراءات[٣].

فالقضية الفلسطينية بدأت تتوضح في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأخيرة من القرن العشرين، وارتبط ذلك بعدة عوامل ومن أهمها:

- التطورات الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي شهدتها القارة الأوروبية التي حملت معها عملية السيطرة والتوسع الاستعماري لضمان المواد الأولية والأسواق التجارية، والمراكز الاستراتيجية وتمويل المناطق المستعمرة إلى مجال لتصدير الفائض السكاني والأزمات الاجتماعية[٤].
- أهمية الوطن العربي بالنسبة للدول الاستعمارية وتبرز هذه الأهمية في المظاهر الآتية:

أ) الموقع الجيواستراتيجي: حيث يمثل الوطن العربي موقعاً استراتيجياً هاماً فهو نقطة اتصال بين الشرق والغرب براً وبحراً وجواً، ويمتد

عبر القارتين آسيا وأفريقيا ويتصل عبر البحر المتوسط بالقارة الأوروبية وعبر المحيطات بجميع أنحاء العالم، وهذه العوامل جعلت للوطن العربي موقعاً فريداً في العالم.

ب) الأهمية الاقتصادية للوطن العربي وتتجسد في الثروات المعدنية والمواد الأولية والبترول والغاز والسوّق الاستهلاكية الواسعة نظراً لضخامة السكان وتأخر الصناعة[٥].

- التنافس الاستعماري لاقتسام العالم والسيطرة عليه أو إعادة تقسيمه.
- حرص الدول الاستعمارية على احتواء أية محاولات لنهوض قومي في الوطن العربي وإجهاضها من خلال السيطرة عليه وتجزئته إلى مناطق مختلفة ودول متباينة[٦].
- الأهمية الكبيرة لفلسطين والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في عملية تجزئة الوطن العربي، بحكم موقعها كنقطة التقاء بين شرق الوطن العربي ومغربه واستخدامها كموقع هام من أجل حماية قناة السويس، الشريان المائي الحيوي الذي يربط المتوسط بالبحر الأحمر، ويصل بين الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا وبين مستعمراتها في الهند وجنوب شرق آسيا، واستخدامها نقطة ارتكاز رئيسية من أجل التوسع والسيطرة في المنطقة لمواجهة أية تطورات سياسية واجتماعية محتملة.

إذن إن نشأة القضية الفلسطينية قد ارتبطت بعوامل خارجية وعوامل عربية وعوامل ارتبطت بفلسطين نفسها، حيث شكلت هذه العوامل وحدة مترابطة أسهمت في بروز القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني[٧].

فالمدقق يستطيع في حال الأمة العربية اليوم أن يرى بوضوح تعرض هذه الأمة لمحاولات عديدة لإعادة تشكيلها، وتهيئة مناخها لميلاد شرق أوسط جديد على حد قول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس، ولم تعد هذه الأمة، التي ألقي في قلبها الوهن والهوان تقوى على الفعل أو حتى رد

الفعل، وهو الأمر الذي يدركه جيداً المتربصون بهـا، فاسـتبيحت أراضـيها واستبيح قتل الأبرياء فيها طالما أن ذلك سيحقق الهدف المزعوم وهو القـضاء وعلى الإرهاب[٨].

فقد كانت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٩ شاهداً جديـداً على حال هذه الأمة على فكرها وفعلها، وعلى قوتها وضعفها، وعلى انقـسام وتوحد دولها، كما كانت كاشفة لما تعانيه من أمراض، هـذه الأمـراض كمـا وصفها الدكتور محمد عمارة هي أمراض ذات جناحين، فهناك مـوروث مـن عصور التراجع الحضاري وهناك جديد ناجم عن وجـود هيمنـة حـضارية غربية[٩].

ومثلما كانت هذه الأزمة شاهداً على حال الأمة، كانت أيـضاً اختبـاراً جديداً لكثير من المفاهيم والقضايا على مستوى التنظيم مثل "نظرية المقاومـة"، التي عادت لتفرض نفسها بقوة من جديد، والتي كانت خير دليل في القدرة على المواجهة وعلى الصمود وعلى أنه لا يزال هناك أمل.

ويتفق الجميع على أن الدور الأمريكي هو المحـدد الرئيـسي لقـضايا الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تملك مفاتيح الحـل، ولكنهم اتفقوا أيضاً على أن الولايات المتحدة الأمريكية منحازة إلـى إسـرائيل خاصة بعد سقوط بغداد، وأن الانحياز الأمريكي يمنح إسرائيل الفرصة لتكريس الأمر الواقع الذي يطغى على كل مبادرات التسوية.

وهذا ما اتضح جلياً من خلال الممارسات اللاإنسانية والمذابح الجماعيـة التي ارتكبتها إسرائيل في عدوانها الأخيـر علـى غـزة وخرقهـا للمواثيـق والأعراف الدولية والمـساندة الأمريكيـة لهـا مـن خـلال الـدعم المـادي والمعنوي[١٠].

واستمرار إسرائيل لضرب الرؤية الفلسطينية والعربية لحـل الـصراع وإزكائها المعتاد للخلافات العربية- العربية ومحاولتها إشغال الأطراف العربية بسياستها الوطنية وتحقيق مصلحتها القومية على حـساب القـضايا الرئيـسية

وبشكل خاص الصراع العربي الإسرائيلي، وهنا يبرز الدور السوري من موقع الصمود العربي سواء كان ذلك على المستوى الشعبي أو الرسمي بالرغم من الضغوطات الدولية وفي مقدمتها الضغوط الأمريكية والأوروبية، وذلك من خلال عزل سورية عن الصف العربي وفي مقدمتها الشقيقة مصر التي كانت ومازالت في المقدمة في دعم الشعب الفلسطيني كون إن إسرائيل تشكل الخطر الأساسي للأمن القومي العربي بشكل عام والأمن القومي السوري المصري بشكل خاص[١١]، فقد كانت سورية دائماً وما تزال سباقة إلى مد يد العون والمساعدة للشعب الفلسطيني، والوقوف إلى جانبه، وتقديم كل أنواع الدعم المادي والمعنوي له، ومحاولة التخفيف من معاناته على مدى عشرات السنين.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الورقة التي أتناول فيها رؤية سورية للحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٩ من خلال المحاور الآتية:

أولاً: أبعاد الهجمة الإسرائيلية على قطاع غزة:

إسرائيل حتى اليوم دولة لم تكتمل، رغم أنها تنال اعتراف المجتمع الدولي، فهي لا تحظى بأحد أهم مقومات الدولة، وهي الحدود الجغرافية، وسياسياً هي دولة بلا دستور وهي دولة ديمقراطية لخدمة اليهود فقط، وهي دولة مبنية على القوة والاغتصاب ومرفوضة من البيئة المحيطة، واجتماعياً فإن إسرائيل كانت ولا تزال مجتمعاً مركباً من اللاجئين، يجمعهم الخوف وتفرقهم الصراعات والتباينات[١٢].

ومع تزايد الخطر الذي يحسونه بعد حرب لبنان ٢٠٠٦وصواريخ المقاومة الفلسطينية من غزة، فإن عامل الخوف المتزايد لا يجعل المجتمع يبدي نفسه وكأنه أكثر تماسكاً، ويؤجل ظهور الشرخ الأكبر والضعف الذي يعتريه أو يخفف كثيراً من أي مظاهر تعكس حالة الضعف السياسي الموجودة.

ولقد دخل العدوان الإسرائيلي على غزه تاريخ الشرق الأوسط باعتباره من أكثر حروب المنطقة تدميراً وأبشعها من حيث استهداف الدولة المعتدية قتل المدنيين، والحق أن هذا العدوان سوف يترك بصمة لا تمحى على المشهد

السياسي في المنطقة. حيث تسبب في مقتل ١٣٠٠ فلسطيني منهم ٧٠٠ من المدنيين العزل ومنه ٤٠٠ طفل فلسطيني بالإضافة إلى التدمير الكامل للبنية التحتية في قطاع غزة.

إن كلمة العدوان هي التعبير الصحيح عما فعلته إسرائيل في غزة، فقد عمدت وسائل الإعلام الغربية إلى تفادي تحديد الطرف المعتدي عن طريق اعتماد وصف الحرب على غزة، مثلما استخدمت من قبل وصف الحرب على العراق والحرب على لبنان للإيحاء بأنها كلها حروب وقعت بين طرفين متحاربين متساويين في المسئولية عن بدء ما يسمونه بالحرب.

فقد دأب الجيش الإسرائيلي خلال الأشهر الماضية على شن هجمات متفاوتة في القطاع، مستهدفاً نشطاء المنظمات المسلحة خصوصاً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي وكتائب المقاومة الشعبية وكتائب شهداء الأقصى، فقد اتخذت إسرائيل في هجماتها ذريعة الدفاع عن النفس ومحاولة وقف إطلاق صواريخ حماس والقسام وقذائف الهاون من غزة على البلدان الإسرائيلية المتاخمة[١٣].

تفيد طبيعة الهجمة العسكرية المعطوفة على الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على القطاع بأن أبعاد هذه الحرب لا تتوقف عند حد إيقاف صواريخ القسام التي تطلقها كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس فحسب وإنما تتوخى تحقيق أهداف أبعد ومن ضمنها:

أولاً: أن تستعيد إسرائيل قوة الردع التي فقدتها عملياً بعد عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦.

ثانياً: إضعاف أو كسر ما بات يعرف في المنطقة بمحور المقاومة أو الممانعة، باعتبار أن حركة حماس في المنظور الإسرائيلي تعمل ضدها ضمن منظومة أكبر تشمل إيران وسوريا وحزب الله في لبنان.

ثالثاً: حاولت إسرائيل عبر هذه الحرب أن توجه رسالة إلى المجتمع الإسرائيلي تفيد بأنه لا يزال قادراً على حفظ أمن إسرائيل، وأنه لن يتنازل للفلسطينيين في مجال التسوية، بهدف إنقاذ حكومته.

رابعاً: الضغط على الفلسطينيين، وتصعيب الوضع عليهم من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وفي اعتقاد إسرائيل بأن ما يجري في قطاع غزة سيخرج قيادة السلطة الفلسطينية ويضعها في موقف صعب أمام شعبها، ويضعف موقفها التفاوضي أمام إسرائيل، في حال استمرت في المفاوضات، في مثل تلك الظروف المأساوية، وفي كل الأحوال فإن إسرائيل تريد من هذا الوضع إنهاك المجتمع الفلسطيني واستنزافه تماماً، وإضعاف مكانة القيادة الفلسطينية في محاولاتها الدائمة لفرض الإملاءات السياسية عليها بشأن قضايا عملية التسوية[١٤].

خامساً: أن توقف إطلاق الصواريخ عليها من غزة، وأن تطلق سراح أسيرها جلعاد شاليط.

وكما تبين مما تسرب من معلومات من داخل إسرائيل، أثناء العدوان وبعده، فإن إسرائيل أعدت للعدوان منذ عدة أشهر، ولم يكن ذلك بسبب عدم تجديد المقاومة في غزة لاتفاق التهدئة الذي انتهى قبل العدوان في ٢٠٠٨/١٢/١٩ والذي رفضت المقاومة تجديده، بسبب عدم التزام إسرائيل من جانبها بفتح المعابر.

وبالتالي فإن الدمار والخراب الذي ألحقته إسرائيل بالبنى التحتية، وكذلك الجرائم التي ارتكبتها في حق المدنيين الفلسطينيين، من قتلى وجرحى في غزة ومن ضمنها جرائم الحرب التي يحرمها القانون الدولي والقانون الإنساني، فإن ما لحق بالمقاومين الفلسطينيين الأبطال في غزة من خسائر كان محدوداً، حيث أن قدرات المقاومة في غزة فاقت توقعات الإسرائيليين، وقد استمرت صواريخ المقاومة الفلسطينية تترك على المستوطنات والمدن الإسرائيلية حتى أخر يوم

من العدوان الإسرائيلي على غزه، وبذلك عجزت إسرائيل من الانتقال إلى ما سمته بالمرحلة الثالثة لاحتلال غزة بعد أن دب الخلاف بين أركانها حول الدخول في تلك المرحلة[١٥].

وأعلنت إسرائيل وفق إطلاق النار من جانب واحد بسبب تلك الخلافات، وكان هذا القرار في وقف إطلاق النار هي المرة الأولى التي تعلن إسرائيل في تاريخها وقفاً للنار من جانب واحد في نهاية إحدى حروبها. وبالرغم من المآرب السياسية والسياسات العدوانية والوحشية التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين من قتل جماعي وخراب ودمار لم تتمكن من استعادة قدرتها على الردع أو تفتيت وإضعاف القدرات العسكرية للمقاومة وخاصة حماس أو إطلاق جندها الأسير[١٦].

وبذلك أثبتت المقاومة في غزة قدرتها على الصمود، وأثبتت أنها كانت قد خططت لمواجهة العدوان بشكل أذهل إسرائيل وخرجت المقاومة الفلسطينية في غزة وخاصة حماس أكثر قوة وشعبية سياسياً وفلسطينياً وعربياً وبدلاً من أن يقضي هذا العدوان الإسرائيلي على حماس أو يضعفها فإنه ساهم في تقويتها وزيادة شعبيتها مما أصحبت معه رقماً كبيراً في المقاومة الفلسطينية لا يمكن تجاهله، وكما أثبتت أن المقاومة هي الوسيلة الوحيدة للتعامل مع إسرائيل وتحرير جميع الأراضي المحتلة[١٧].

وكذلك فقد حققت القضية الفلسطينية نتيجة فشل العدوان الإسرائيلي عليها تأييداً فلسطينياً وعربياً ودولياً وأتاحت للجيل الفلسطيني بشكل خاص والجيل العربي بشكل عام أن يعي ويتشبع بالقضية الفلسطينية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن وسائل الإعلام العربية والدولية ما بثته من صور للمجازر التي ارتكبتها إسرائيل في غزة أخذت القضية الفلسطينية – البعد الدولي أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فقد ساهمت هذه الوسائل في كشف الصورة الحقيقية لإسرائيل أمام العالم، وهذا يعد مكسباً كبيراً للقضية الفلسطينية.

وبذلك غدت تجربة المقاومة الفلسطينية ودورها في معادلة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي والانجازات التي حققتها لافته ومميزة جديرة بالتحليل والقراءة، وهنا يمكن أن نشير إلى تميز آداء المقاومة في قطاع غزة بعدة عوامل أساسية عجلت من قرار إسرائيل بوقف إطلاق النار ومن أهمها:

- قدرة المقاومة الذاتية وثباتها في مواجهة العدوان ونجاحها في مقاومة المحتل بمختلف الوسائل الأمنية والعسكرية والسياسية والإعلامية واكتساب الثقة الشعبية واحتضان المجتمع لدورها، واستعداده للتحمل والتضحية.
- مبدأية المقاومة وتمسكها بالحق، ورفض منطق المساومة على الحقوق والبراعة في التعامل مع المتغيرات وترتيب الأولويات، وتحديد الضرورات وعدم التزامهم في المصالح.
- تقوية العلاقات السياسية مع القوى المؤثرة الشريكة في الصراع محلياً وإقليمياً وشرح وجهة نظر المقاومة وموقفها من المتغيرات، وفهم وجهة نظر هذه القوى وترسيخ دور المقاومة خياراً لاستعادة الحقوق لا يتعارض مع دور الدبلوماسية إنما يدعم الموقف السياسي ويحصنه أمام الضغوطات[١٨].

وبذلك شكلت المقاومة المسلحة في غزة عنصراً مهماً وأساسياً من عناصر اتخاذ القرار الاستراتيجي الإسرائيلي بوقف إطلاق النار من جانب واحد عن طريق الأنشطة العسكرية المسلحة لفصائل المقاومة التي أبرزت تفوقاً عسكرياً وأمنياً، شكل معضلة لقوات الاحتلال الإسرائيلي بمؤسسته العسكرية ممثلة "بالجيش" والأمنية ممثلة بـ"الشاباك".

وبذلك لخص المحلل الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان، الخبير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في تقرير عما حققته

إسرائيل في عدوانها على غزة صورة ما جرى قائلاً: "إن إسرائيل نجحت في تحقيق مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي"[١٩].

أما على المستوى الإقليمي، فقد عمق العدوان الإسرائيلي من الانشقاقات السياسية القائمة بين العرب، ولم تفلح محاولات الصلح الجماعية أو الجزئية العربية، لأن إسرائيل تقف لها بالمرصاد، وليس هناك من حكومة عربية تستطيع أن تخالف المصالح الإسرائيلية كما زاد نفوذ كل من تركيا وإيران في المنطقة.

وكانت إدارة ا لرئيس الأمريكي السابق بوش قد نجحت أثناء أعوامها في الحكم في إقناع كل من مصر والأردن ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي بأن إيران هي عدوها الأساسي في المنطقة، وكان من نتيجة ذلك ظهور شكل جديد من الاستقطاب، انقسم فيه العرب بين المعتدلين الذين يعتبرون إيران المصدر الرئيسي للتهديد في المنطقة، والممانعين الذين يرفضون هذه الرؤية، ويعتبرون أن إسرائيل هي الخطر الحقيقي، وقد كانت معالم هذا الاستقطاب شديدة الوضوح أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث ألقى المعتدلون باللوم على حماس وإيران بوصفهما المسئولين على استفزاز العدوان الإسرائيلي، وقد جاءت النتيجة غير الحاسمة لهذا العدوان لتدعيم هذا الانقسام. ولتدفع كل الأطراف للبحث عن استراتيجيات جديدة تحقق الأهداف نفسها، وكما كشف العدوان عن عدم فاعلية المؤسسات العربية خاصة جامعة الدول العربية في التعامل مع الأزمات العربية وأثيرت مرة أخرى قضية الحاجة لإجراء عملية إصلاح شاملة لكل هذه المؤسسات[٢٠].

ومن المثير للتأمل أن هذا العدوان قد أدى إلى زيادة مساحة الدور الذي تلعبه كل من إيران وتركيا في المنطقة بشكل ملحوظ، كما فتح الباب لأن يكون لحلف الأطلنطي أيضاً دوراً يلعبه في منطقة الشرق الأوسط، لقد لعبت إيران دوراً أساسياً في مساعدة حماس على التصدي للعدوان الإسرائيلي، وبما أن حماس لا تزال قابضة على السلطة في غزه فإن النفوذ الإيراني مستمر أيضاً،

وبالرغم من حملات الهجوم السياسي على إيران من النظم العربية "المعتدلة" فإن إيران تعتبر في المحصلة النهائية من الفائزين.

ومن ناحية أخرى فقد ازداد نفوذ تركيا في العالم العربي، حيث دعمتها مصر للتدخل لإقناع إسرائيل بوقف إطلاق النار، على خلفية وساطتها بين سوريا وإسرائيل مما عزز من صعودها السياسي وقد كان للمواجهة اللفظية بين رئيس الوزراء التركي "رجب أردوغان" والرئيس الإسرائيلي "بيريز" في منتدى دافوس أثر أيضاً في تعزيز صورة تركيا في العالم العربي بوصفها أشد انتقاداً للعدوان الإسرائيلي من دول عربية رئيسية[٢١].

ثانياً: القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي:

لقد تناول العديد من الباحثين والمفكرين العرب مفهوم الأمن القومي العربي وسنختار تعريفاً قومياً نعتقد إنه مجزٍ وهو الذي قدمه الأستاذ أمين هويدي الذين قال: "إن الأمن القومي العربي هو مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استقلال المصادر الذاتية للأمة العربية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا"[٢٢].

ومعنى ذلك أن الأمن القومي هو مشروع شمولي وخطة عمل مستديمة ومتطورة ومتغيرة زيادة أو نقصاناً بدلالة الإمكانات المتاحة والأهداف المرجوة، لذلك فإن الأمن القومي العربي يحتاج إلى قيادة سياسية واعية ومدركة لطبيعة الأخطار التي تهدد الأمة العربية ومستقبلها الحضاري. وبالتالي فإن الظروف الدولية الحالية تحتم علينا عدم الانتظار طويلاً وإنما يجب علينا التطلع إلى مشروع بناء استراتيجية عربية أمنية عاجلة منعاً لتفاقم التفتيت السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية من خلال مشروع الشرق أوسطية[٢٣].

وضرورة إيقاف التدهور الحاصل في المنطقة العربية على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية وهذا يحتاج إلى وضع استراتيجية شاملة بمنظور قومي يتحدد من خلال توجه عربي – قيادي جماهيري نحو مشروع الوحدة القومية السياسية، وأمن المنطقة العربية نحو تحقيق خطوات وحدوية أساسية تكون مقدمات لأزمة لبدء عمل منهجي وحدوي وأمني عربي صحيح، ومن هذه المقدمات الضرورية:

- **وحدة السياسة العربية الداخلية:**

إن الاهتمام بالأمن القومي العربي تستدعي الاهتمام بالأمن القومي العربي الراهن الذي يقوم على الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي، وذلك من خلال تحقيق التنمية العربية الشاملة والقضاء على التخلف والأمية وزيادة وعي الجماهير من خلال وضع سياسة تعليمية وتربوية وإعلامية موحدة تخدم الأمة العربية ومستقبلها[٢٤].

- **وحدة السياسة العربية الخارجية:**

إن من أهم شروط الأمن القومي هو الموازنة في العلاقات الدولية بين ضرورات الأمن الخاص وأمن المجاورين إقليمياً ودولياً، وبالتالي فإن السياسة العربية الخارجية تتحدد من خلال استراتيجية الأمن القومي بتكوينها ضغطاً أو تحويلاً حقيقياً في سياسة الدول ولصالح الأمن القومي ومن هنا لابد من أن تتكون السياسة العربية عبر الرؤية الصحيحة والموحدة للأعداء والمصالح[٢٥].

- **وحدة القيادة العسكرية العربية:**

هنا لابد من قيام دفاع عربي قومي في إطار استراتيجية أمنية عسكرية قائمة على قاعدة مناطق دفاع إقليمية خاضعة لقيادة عسكرية موحدة من أجل التغلب على المصاعب المادية التي تحول دون المساندة بين تعاون الأقطار العربية في مجال الدفاع العسكرية، وخاصة في ظل أوضاع التجزئة الحالية[٢٦].

وبالتالي فإن هذه المقومات الأساسية تعد شرطاً أو حد أدنى لإثبات مصداقية التوجه العربي لتحقيق الأمن القومي للأمة العربية دفاعاً عن وجودها ومستقبلها ضد المخططات الأمريكية الصهيونية التي تحاول تفتيت المنطقة العربية من جديد وتمنع توحدها مستقبلاً من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير.

مصادر تهديد الأمن القومي العربي:

على الرغم من أن كل دولة عربية تجد لنفسها مصادر تهديد أمنها الوطني كيفما يراها صانعوا القرار، فإنه يمكن القول – دون أدنى شك – إن المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي يكمن في إسرائيل ما تمتلكه من قدرات عسكرية وعلى رأسها قدراتها النووية.

بمعنى أن الكيان الصهيوني يعتبر أكبر تحدٍ استراتيجي يواجه الأمة العربية، وأخطر تهديد لمصيرها وأمنها القومي، فهو ليس اغتصاباً للوطن، وتشريداً لشعب فقط، بل أداة تقطيع أواصل الوطن العربي، وتخريب مستمر لكل طموحاته القومية، وتدمير برامج التنمية السياسية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي فهو وجود يناقض الوجود القومي للأمة العربية، لأنه يسعى إلى تجزئة نظرية برلمانية للاقليات العربية، ونهب الثروات الاقتصادية والمائية لأن المشروع الصهيوني هو مشروع إفناء لمقومات الوجود العربي، من خلال التوسع والعدوانية وتكثيف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وامتلاكها للقدرة النووية، والسيطرة بالكامل على المنطقة العربية لتكون إمبراطورية جديدة في المنطقة، وتصبح لكل هذه المناطق سوقاً اقتصادياً لإسرائيل تخدم مصالحها، ومصالح حليفاتها وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية[٢٧].

وبالتالي فإن الوجود الإسرائيلي يشكل تهديداً للوجود العربي، لأن كل مشاكل هذه الأمة أساساً تنبع من مشكله هذا الوجود لأنه يعني استمرار التمزق العربي والإخلال بالأمن فيها، لأن تحقيق الأمن الإسرائيلي وفقاً للمنطلقات

الصهيونية لا يمكن تحقيقه إلا على حساب الأمن العربي لأن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع وجود وليس صراع حدود[٢٨].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الثاني الرئيسي بعد إسرائيل الذي يهدد الأمن القومي العربي، رغم كل التطورات، والدور الذي قامت به لاسترجاع الكويت، حيث أن التهديد الأمريكي للأمن العربي واضح من خلال تصرفات أهمها:

- دعم إسرائيل مادياً وعسكرياً وأدبياً وضمان استمرارها وتفوقها.
- تجزئة وتفتيت الإقليم العربي بتشجيع الأقليات العرقية والطائفية سواء في لبنان، أم الأكراد، والبربر، والنوبة ، وأقليات جنوب السودان، وتشجيع انقسام الصومال، وفرض التبعية الاقتصادية وتدمير القيم العربية بوسائل الإعلام، أو النشر إضافة إلى تهديد الأمة العربية بالقوة وفرض الحصار على العديد من أقطارها.
- مواقفها المعادية للدول العربية باستمرار في المنظمات الدولية واستخدامها لامتياز النقض باستمرار لأي قرار في صالح الأمة العربية.

ويمكن القول بأن مخاطر السياسة الأمريكية على الأمن العربي، هي مخاطر جدية في الحاضر و المستقبل وليس لها أصدقاء من العرب إلا مصالحها أو إسرائيل، وهي تنظر إلى العرب بدونية أما تدخلها لصالح الكويت فهو حماية مصالحها لا غيره[٢٩].

فمما لا شك فيه أن استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وتصعيده اليومي والحصار الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وعمليات قتل الأبرياء منهم، يقود بالضرورة إلى ارتفاع موجات التشدد أو ما يسميه البعض التطرف، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للأوضاع القائمة في الوطن العربي، وإذا ما أضفنا إلى ذلك التحالف العسكري والأمني الأمريكي مع إسرائيل، لأكتملت مصادر التهديدات الخارجية للأمن القومي العربي، ويضاف إلى ذلك الوجود العسكري

الأمريكي في العراق حيث يشكل مصدراً إضافياً للتهديد وخاصة أنه يضعف من الجهة الشرقية للأمن القومي العربي[٣٠].

وستظل إسرائيل تتربص بالأمن القومي العربي من زوايا حضارية حتى مع تطبيع العلاقات العربية معها، فهي تبحث عن إنعاش اقتصادها لتحقيق سياسة الاعتماد على الذات، ثم الانقضاض على جدار الأمن القومي العربي، فهدفها مازال حسب بروتوكلات صهيون استيطان الأراضي العربية، من النيل إلى الفرات، وإن نظرة إسرائيل للأمن القومي العربي يعتبر في ذاته تهديداً لأمن الدول العربية، ولا يصلح أساساً لأي ترتيبات أمنية من أي نوع في المنطقة العربية[٣١].

مستقبل القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي:

إن فكرة الهيمنة على المنطقة العربية في استراتيجية الغرب فكرة قديمة لمنع ظهور أي قوة إقليمية على أساس عربي أو إسلامي، وقد سلكت الدول الغربية عدداً من السبل في محاربتها للمشاريع القومية والتوجهات، أو المحاولات الوحدوية التي يمكن بواسطتها بناء القوة الذاتية العربية، وتحقيق التنمية المستقلة، وكان زرع إسرائيل وخلق القلاقل، وعدم الاستقرار وتشجيع الحروب، والاضطرابات وفرض المشاريع المعادية من أهم وسائل إعاقة المشاركة القومية، أما الشرق أوسطية وحلف بغداد، ونظرية ملء الفراغ ثم مسلسل السلام في محاولة مستميته لطمس الهوية القومية للوطن العربي والسيطرة على مقدراته ومحاربة المد القومي العربي، عزل وحصار كل من يحاول رفض واقع الهزيمة، والهيمنة الاستعمارية الجديدة أو بناء قوة ذاتية عربية، قد تحقق التوازن العسكري مع إسرائيل[٣٢].

وبالتالي فإن إنشاء دولة فلسطينية في حد ذاته لن يحقق الأمن القومي العربي، لكنه يحد فقط من الآثار السلبية المترتبة على التهديد الرئيسي لهذا الأمن، مع بقاء التهديدات الأخرى على ما هي عليه إلا أن عدم إنشاء دولة فلسطينية يؤدي إلى تفاقم وتكريس كافة مظاهر التهديد للأمن الوطني لعدد

كبير من الدول العربية، وعلى رأسها سورية ومصر ولبنان والأردن، كما أن ذلك سوف يشكل تهديداً للأمن القومي العربي في جملته، نظراً مما ينجم عنه من تفاقم درجة عدم الرضا الشعبي عن النظم السياسية العربية التي عجزت خلال ستين عام من تحقيق أي انتصار لصالح القضية الفلسطينية أو التأثير على القدرات العسكرية المتزايدة لإسرائيل أو حتى الحد من التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية(٣٣).

وبالتالي فإن استمرار الصراع الفلسطيني والإسرائيلي من شأنه أن يعمق التعلق بالمصالح القومية على حساب ما يمكن أن يطلق عليه المصالح القومية بما في ذلك الأمن القومي وكذلك استمرار هاجس الخوف من التفوق العسكري الإسرائيلي، ومن ثم الاتجاه نحو إنفاق المزيد من الموارد النادرة على التسلح مع عدم القدرة الفعلية أو الرغبة على مواجهة إسرائيل.

وهنا يمكننا الحديث عن ثلاثة سيناريوهات للمستقبل الفلسطيني ومآل الأمن القومي العربي.

السيناريو الأول: تحقيق الأمن الإسرائيلي أي تكامل التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي إلى درجة أعلى مما هو قائم حالياً.

السيناريو الثاني: استمرار الأوضاع الراهنة، وهذا مؤداه إلى تعميق الخلافات الفلسطينية من ناحية وزيادة الانشقاق العربي من ناحية أخرى مع زيادة الوجود العسكري في الوطن العربي وتكريس سيطرتها على المنطقة العربية كل هذا يؤدي إلى خلخلة الأمن القومي.

أما السيناريو الثالث: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على الرغم من أنه بعيد المنال، من خلال إنشاء دولة فلسطينية تحت إشراف إسرائيلي، وهذا مما يقوي من احتمالات ظهور هذا التيار ضجر الأمريكيين من استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي قد يرونه مضراً بالمصالح الأمريكية

المباشرة، وهذا مما يعطي الدول العربية درجة من المرونة في سياستها الخارجية[٣٤].

وهنا نخلص إلى أن مآل الأمن القومي العربي يتوقف في جزء كبير منه على مصير الدولة الفلسطينية من ناحية، وعلى التحولات الداخلية المرتبطة بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ولخطورة الكيان الإسرائيلي على مستقبل الأمة العربية وأمنها ووحدتها تقتضي الضرورة والمصلحة العربية الوقوف بوجه هذا الكيان والعمل بجدية من أجل تنشيط دور الجامعة العربية ومؤسساتها لكي تقوم بدور في المصالحة العربية، وتحقيق التضامن العربي وصولاً إلى تحقيق المشاريع العربية المشتركة التي تخدم الأمن العربي والوجود العربي، كما أننا بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مشروع قومي عربي في مضمونه وأهدافه وتوجهاته يحقق المهمات النهضوية للأمة العربية من أجل صيانة المصير العربي والمستقبل العربي[٣٥].

ثالثاً: التعنت الإسرائيلي وخرقها للمواثيق والمعاهدات الدولية دون تبرير:

إن الباعث على تقنين الجرائم الدولية هو خطورة تلك الجرائم ومدى بشاعتها وتحديداً تلك التي يتم اقترافها ضد المدنيين، ونتيجة استمرار تلك الجرائم دون رادع لمرتكبيها تعاظم قلق الشعوب والمجتمع الدولي إزاءها، وبالإضافة على التطور في التصنيع الحربي أصبح القلق يساور المجتمع الدولي إزاء الجرائم التي من المحتمل وقوعها، فبدأ بمحاولة تقنين الجرائم الأشد خطورة على البشرية ابتداءً من معاهدة لاهاي حتى المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية في روما[٣٦].

إن تشريع القوانين الجنائية الدولية ليس غاية يسعى المشرع إليها، وإنما وسيلة لمنع وقوع الجرائم وتكرارها، ويتفاوت الموقف الإسرائيلي من الاتفاقيات الدولية، حيث توقع إسرائيل على بعض الاتفاقيات وتصادق عليها، كما في اتفاقية جنيف، فيما تراوغ بين الاعتراف والمصادقة على البعض الآخر، كما هو موقفها من المحكمة الجنائية الدولية وحتى المعاهدات

والاتفاقيات التي تقرها إسرائيل، تتذرع بعدم إمكانية انطباقها على حالة احتلالها للأراضي الفلسطينية.

وبالتالي يقوم القانون الدولي الإنساني، وهو القانون الذي تطبق أحكامه في حالة الحرب المعلنة أو حالة النزاعات المسلحة، دولية كانت أو غير دولية، على وجوب احترام العديد من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية، ثم تقنينها جميعها بموجب كل من قانون لاهاي لعام ١٨٦٨ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والتي تتمثل أساساً في مبدأ حصانة الذات البشرية التي يقضي بعدم استخدام الحرب كمبرر للاعتداء على حياة من لا يشاركون في القتال، ومبدأ حظر بعض أنواع الأسلحة، ومبدأ التفرقة بين الأهداف العسكرية والمدنية وكذلك مبدأ عدم الاعتداء على السكان والتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، إضافة إلى مبدأ حصانة المناطق التي لها امتياز.

إلا أن جميع هذه المبادئ والقيم الأساسية بقيت حبيسة المجال النظري، ولم تؤخذ بعين الاعتبار بتاتاً في حرب إسرائيل على غزه، التي شكلت انتهاكاً بكل المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المكفولة دولياً، وخرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه، التي يفترض إعمالها في حالة النزاعات المسلحة، هذا الأمر الذي يستتبع ومن الناحية القانونية قيام مسئولية إسرائيل الدولية ومحاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات والخروقات الجسيمة في حق المدنيين الفلسطينيين.

وبالرجوع إلى الوثائق القانونية الدولية لاسيما النظام الأساسي لمحكمة روما لعام ١٩٩٨ واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين خلال الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة لعام ١٩٧٧ واتفاقية لاهاي لقواعد الحرب البرية لعام ١٩٠٧ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، واتفاقية تعريف العدوان لعام ١٩٧٤ وغيرها من الوثائق القانونية الدولية ذات الصلة يمكننا أن

نصف جرائم الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي جرائم ضد الإنسانية وجرائم ضد سلامة والبشرية، وجرائم حرب[٣٧].

ومما لا شك فيه أن إسرائيل سلطة احتلال حسب القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي من ضمنها اتفاقية جنيف الرابعة، إلا أنه أمام عدم إمكانية التحرك الدولي القانوني تجاه الجرائم الإسرائيلية يصبح من الصعوبة بمكان توجيه الفعل الدولي نحو محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين كون المحطة الأولى في تقييم تطبيق القانون الدولي والمعاهدات عموماً تكون عبر اعتراف الدولة المعنية بها لتصبح القواعد القانونية ملزمة، ورغم إدانة الجمعية العامة إسرائيل أكثر من مرة إلا أن أي محاولة لإدانتها عبر مجلس الأمن يتم تحجميها عبر الفيتو الأمريكي لتكامل بذلك استراتيجية الموافقة وعدم المصادقة على الاتفاقيات مع توجهات السياسة الدولية، وتكون النتيجة عدم احقاق العدالة الدولية المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية[٣٨].

فقد يصعب استحضار جريمة دولية حصلت سابقاً أو نصت عليها وثيقة دولية لم تكن إسرائيل قد طبقتها من قبل وما تزال بدءاً بجرائم الحرب ضد الإنسانية وصولاً إلى جرائم الإبادة وما تحويه هذه الجرائم من تفضيلات وأنواع مختلفة من الممارسات العدوانية على المدنيين. وهنا لابد من استعراض سريع لمجمل أنواع الجرائم كنص قانوني ومعطيات واقعية عن جرائم إسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث نصت اتفاقية جنيف الرابعة على جملة من جرائم الحرب ومن ضمنها الانتهاكات الجسيمة وهي: "القتل العمد، والتعذيب والمعاملة اللإنسانية، وتعمد إحداث آلام شديدة أو أضرار خطيرة بالسلامة المدنية، وتدمير الممتلكات والاستيلاء عليها على نطاق واسع، وإجبار الأسرى أو أي شخص محمي على الخدمة في القوات المسلحة، والحرمان المتعمد من المحاكمة العادلة، والنفي أو القتل أو الاعتقال غير المشروعة وأخيراً أخذ الرهائن". أما بخصوص الجرائم ضد الإنسانية، فهي الجرائم التي ورد ذكرها في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ وأكد عليها ميثاق لندن عام ١٩٤٥، حيث نصت المادة

السادسة على أن الجرائم ضد الإنسانية "هي القتل العمد والنفي والاستبعاد، وغير ذلك من الأعمال الإنسانية التي ترتكب ضد السكان المدنيين قبل وأثناء وبعد الحرب أو تلك الأعمال المشحونة بأفكار سياسية وعنصرية أو دينية"(٣٩).

وهنا فقد نفذت إسرائيل في تبرير كل ما اقترفته من جرائم من خلال نافذة السياسة التي وفرتها لها الولايات المتحدة الأمريكية، كضمانه وشرط أكيدين لاستمرار الجريمة والإفلات ولعل أخطر الجرائم الدولية هي تلك الجرائم التي تم تصنيفها تحت "باب جرائم الإبادة الجماعية نظراً إلى خطورتها، بقصد إهلاكها بشكل جزئي أو كلي من خلال ممارسات تهدد وجودها وهويتها وثقافتها سواء من خلال فعل عدواني مادي مباشر أو غير مباشر.

كما يمكن اعتبار حصار قطاع غزه وما تحمله من أعمال غير قانونية بأنها جرائم إبادة، فإسرائيل تتجاوز في ممارستها شروط الحصار وضوابطه كما ورد في اتفاقية لاهاي، والمؤكد أن إسرائيل عمدت وتتعمد في الحصار الأخير على قطاع غزة إلى التضيق على السكان ومنع المرضى والأطفال من مغادرة القطاع لتلقي العلاج، بالإضافة إلى لجوء إسرائيل إلى سياسة التجويع وقطع المؤن الغذائية والدوائية، وبالتالي فقد تتنافي الإجراءات الإسرائيلية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية فقد أشارت المادة(٥٥) من اتفاقية جنيف الرابعة إلى الواجب من دولة الاحتلال في العمل بأقصى إمكانياتها لتزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية(٤٠).

والملاحظ عند تشكيل صورة جمعية للممارسات الإسرائيلية، خصوصاً تلك الممارسات الموجهة ضد السكان، ووجودهم بشكل مباشر أو تدمير ممتلكاتهم، فإن إسرائيل تمارس جريمة إبادة بحق السكان الفلسطينيين، وذلك وفق المادة (٢) من اتفاقية منع جريمة الإبادة والمعاقبة عليها وقد نشر عام ٢٠٠٥ تقرير مشترك لمنظمة "بتسليم" لحقوق الإنسان، الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي، المرتبطة بالتقيدات التي تفرضها

إسرائيل على حركة وتنقل الأشخاص والبضائع بين قطاع غزة والضفة الغربية[٤١].

كما أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إسرائيل في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في انتفاضة الأقصى وذلك في تقرير لها بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٨.

فقد أدانت اللجنة عمليات الإعداد خارج نطاق القانون، وكذلك سياسة الحصار والعقوبات الجماعية استناداً إلى اتفاقية جنيف الرابعة الملحق بها وقرارات مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان ١٩٩٣ وكذلك استرشاداً بميثاق الأمم المتحدة[٤٢].

وبالتالي فإن هذه الإدانات والقرارات تظل عديمة الجدوى مادامت واشنطن مصرة على تسيد إسرائيل وإنقاذ مشروعها، وإعلان إبادة الفلسطينيين والتبشير بالدولة اليهودية على كل فلسطين، واعتبار سياسة الهدم والتفكيك والإبادة والاغتيال سياسة رسمية مشروعة ما دامت المقاومة الفلسطينية قائمة، وفي كل الأحوال التي انعقد فيها مجلس الأمن بسبب الجرائم الإسرائيلية، كانت الجلسات تتحول إلى مسرح لاستعراض القوة الإسرائيلية، ثم يعجز المجلس عن مجرد التعبير عن القلق، وكان أخر هذه المشاهد فشل مجلس الأمن في إصدار قرار يدين إسرائيل بسبب حصارها لغزة فضلاً عن عجز المجلس عن إدانة المستوطنين اليهود الذين ألحقوا أكبر الأذى بالسكان الفلسطينيين، واكتفى المجلس بإصدار بيان شفوي هو في الواقع أقرب إلى الامتنان لإسرائيل بسبب تصدي شرطتها للمستوطنين فيما كان الجيش الإسرائيلي هو الذي يحميهم[٤٣].

لذلك فقد استفادت إسرائيل من السلطة التي تفرضها الدول المساندة لها ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في إخراج نصوص القانون الجنائي الدولي عن مضامينها وفق تفسيرات تقود إلى عدم تكييف الجرائم التي ترتكبها بحق الفلسطينيين.

وقد تتحمل إسرائيل من الناحية القانونية بسبب ارتكاب جرائم دولية في قطاع غزة، المسئولية القانونية الدولية بشقيها المادي والسياسي والجنائي.

- **المسئولية المادية:**

حيث يترتب على إسرائيل، الدولة المعتدية، أن تقوم بالتفويض عن الخسائر المادية التي خلفتها في القطاع، وذلك عن طريق التعويض المالي الذي يوازي الضرر الذي وقع نتيجة عدوانها، ويعتبر التعويض عن الخسائر المادية ضرورة ملحة من أجل إعادة تعمير البنى التحتية الاقتصادية التي دمرتها إسرائيل، ومن أجل إزالة أثار الحرب. هذا بالإضافة إلى نسبة الدمار في المباني والمنشآت الفلسطينية والبنية التحتية بالقطاع ناهيك عن الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي، مما يستلزم تباعاً تحميل إسرائيل مسئولية التعويض الكامل عن الأضرار التي خلفتها، مادية كانت أم معنوية.

- **المسئولية السياسية:**

فمن المعلوم أن إسرائيل قبلت في منظمة الأمم المتحدة عبر شرط الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وبقراراتها إلا أن إسرائيل الدولة المعتدية وغير المحبة للسلام تنتهك باستمرار المبادئ والأعراف الدولية، خاصة ميثاق الأمم المتحدة وتمتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويضاف إلى ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ المتعلق بوقف إطلاق النار إلى عشرات القرارات التي لم تنفذها.

ومن الناحية القانونية، واستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة فإن أية دولة لا تنفذ الالتزامات الناشئة عن كونها عضواً في منظمة الأمم المتحدة أولاً تلتزم بقراراتها يفترض أن تطرد من عضويتها وبالتالي فإن إسرائيل يجب أن ينفذ بحقها قرار الطرد، استناداً إلى الميثاق نفسه، ومن بين العقوبات يلاحظها أيضا ميثاق الأمم المتحدة بحق الدول التي تهدد الأمن والسلم الدوليين هي قطع

العلاقات السياسية والدبلوماسية أو اتخاذ تدابير عسكرية طبقاً لنص المـــادة ٣٩ من الميثاق.

- **المسئولية الجنائية:**

فأي جريمة دولية يجب أن ينجم عنها عقاب جنائي، فهو الوسيلة الفعالة لمكافحة الجرائم الدولية وتنص المادة السادسة من الاتفاقية الخاصة بمنع جرائم الإبادة الجماعية على أن الأشخاص المتهمين بارتكابهم هذه الأعمال، يجـــب أن يحاكموا أمام المحاكم المختصة في البلد الذي اقترفت فيه هذه الجرائم، وعلـــى نفس هذه الأسس تقوم أيضاً اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ إذ تنص المادة ١٤٦ من الاتفاقية الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب على أن: كل طرف ملزم بالبحث عن الأشخاص المتهمين بارتكابهم الجرائم أو الأشخاص الذين أعطـــوا الأوامر لارتكاب تلك الجرائم يجب تقديمهم للمحاكمة.

وبالتالي أن ما اقترفته إسرائيل من جرائم دولية في غزة يستدعي قيـــام المسئولية الجنائية من الحكومة والجيش الإسرائيلي على حد سواء وضـــرورة محاكمتهم؛ إذ يتعين على المجتمع الدولي أن يضع حداً للأعقاب الذي كثيراً مـــا تمتعت به إسرائيل طيلة عشرات السنين[٤٤].

وبالرغم من كل هذه الممارسات الصهيونية الأمريكية ضد أبناء الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة لم تنل من عزيمتهم، وإنمـــا حفـــزتهم علـــى مواصلة النضال جنباً إلى جنب مع الكفاح المسلح الذي تخوضه حركة المقاومة الفلسطينية[٤٥]. ففي كل يوم تندفع جموع الفلسطينيين متحدية كل حراب العـــدو الصهيوني بمظاهرات وهجمـــات بالأيـــدي والحجـــارة والـــسلاح الأبـــيض، ومصادمات عنيفة مع رجال الجيش والشرطة والمـــستوطنين حيـــث زلزلـــوا الأرض تحت أقدام المحتلين.

فأربكت ثوراتهم الكيان الصهيوني وانكشف ضعفه أمـــام قـــوة الإرادة الفلسطينية خاصة مقاومة غزة عام ٢٠٠٩، حيث لم تنفع كل حمـــلات القمـــع والإرهاب والاضطهاد في عزيمة الفلسطينيين من المطالبة بحقهم فـــي تقريـــر

المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وانطلاقاً من الاتفاقية الخاصة بعدم القبول بفكرة التقادم في الجرائم الدولية، فإن المجتمع الدولي والضمير العالمي، وبخاصة الأمم المتحدة، مطالبون، ومهما طال الزمن بتقديم القادة الإسرائيليين والضباط والجنود وكل المشاركين في الجرائم ضد الإنسانية والعسكرية إلى المحاكم الدولية والوطنية لينالوا العقاب المناسب استناداً إلى القانون الدولي[٤٦].

رابعاً: جدلية العلاقة بين سورية والقضية الفلسطينية:

تشكل فلسطين جغرافياً الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام أو "سوريا الكبرى" وبموجب الاتفاقات السرية (سايكس-بيكو) كانت من نصيب بريطانيا التي نجحت في الحصول على موافقة جمعية الأمم ودول الحلفاء بأن تكون الدولة المنتدبة عليها عام ١٩٢٠ على أن تقع عليها مسئولية تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلاله ملك بريطانيا في ١٩١٧/١١/٢ بأن ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي الذي يعرف باسم "وعد بلفور"[٤٧] وتنفيذاً لسياسات الدول المنتدبة على المشرق العربي وهما فرنسا وبريطانيا في اقتسام المنطقة وترسيمها إدارياً وفقاً لمصالحها تم ضم لوائي نابلس وعكا إلى فلسطين وكانا قبلاً تابعين لولاية بيروت[٤٨]، ولم يكن وعد بلفور أكثر من وعد من لا يملك لا يستحق[٤٩]، فهو مخالف لكل القوانين الدولية بما فيه "عصبة الأمم" وشروط صك الانتداب، حيث أن فلسطين حتى هذا التاريخ لم تكن قد وضعت تحت الانتداب، ومع ذلك فقد تعهدت بريطانيا بتنفيذه عندما حصلت على حق الانتداب. ولأسباب عديدة لا يمكن فصل تاريخ سورية الحديث عن تطورات القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل التي أخذت أبعادها تتبلور مع صدور قرار التقسيم في ٢٩-١١-١٩٤٧ ثم في حرب ١٩٤٨ التي كانت أولى الحروب النظامية بين العرب وإسرائيل الدولة الاستيطانية العنصرية التي خلفتها الإمبريالية لتستقر في قلب الوطن العرب[٥٠]. ثم التطورات اللاحقة التي شملت العلميات العسكرية المحدودة على خطوط الهدنة وكذلك انطلاقة الكفاح

المسلح عام ١٩٦٥ والتي كانت ذروتها حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال مرتفعات الجولان السوري وسيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، ولما كانت معظم هذه التطورات قد تزامنت مع نشوء حزب البعث العربي الاشتراكي وولادته الرسمية عام ١٩٤٧ ثم وصوله إلى السلطة عام ١٩٦٣، فإن قراءة أولية لنشاطاته وسياساته والعسكرية تعكس أولية القضية الفلسطينية والتعامل مع تطوراتها فأصبحت في صميم السياسة السورية ومصالحها في المنطقة العربية بصفة خاصة التي تشمل قضايا أهمها تحرير الأرض السورية المحتلة واستمرار السلطة في ظل أيديولوجية حزب البعث والمصلحة الأمنية وإيجاد الحل المناسب للقضية الفلسطينية[٥١].

ونلاحظ أن هذه المصالح توجد ترابط عضوي فيما بينها، وتلعب القضية الفلسطينية فيها دوراً محورياً لارتباطها بالتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية من جهة ولأن تبنيها أصبح مقياس شرعية النظام السياسي. والقيادة السورية ترى أن صراعها مع إسرائيل بالغ الخطورة، ويؤكد السوريون أنهم أهم الأطراف العربية بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك الفلسطينيين أنفسهم.

فحتى التدخل السوري في لبنان لم يكن في مصلحة سورية وحدها ولا من أجل لبنان فقط وإنما كان عملاً أملته ضرورات حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية[٥٢].

شغلت القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي لدى صانع القرار السياسي السوري مكانة هامة ومتميزة، ومساحة واسعة من النضال والكفاح الدوؤب والمستمر باعتبار أن هذا الصراع بالغ الخطورة، لا يتوقف عليه استمرار النظام السياسي السوري، بل وجود سورية نفسها كدولة، لذلك فإن سورية هي أكثر الأطراف العربية تأثراً بنتائج الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم لابد أن يكون لها دورها وثقلها الخاص، وألا يتم أي التزام من قبل أي طرف عربي سواء كان التزاماً سياسياً أو عسكرياً إلا بموافقتها.

فمنذ عام ١٩٦٧ وإسرائيل تحتل جزءاً من الأراضي السورية "مرتفعات الجولان" وبذلك تعتبر سورية إسرائيل تشكل تهديداً لأمنها القومي بسبب سياستها القائمة على التوسع والاستيطان[٥٣]. ولقد أكد الرئيس الراحل حافظ الأسد منذ توليه السلطة في سوريا عام ١٩٧٠ على التمسك بفلسطين وعروبتها باعتبارها جزءاً من الوطن العربي، وحدد سياسة سورية الخارجية تجاه وحدات النظام الدولي بناءاً على موقفها من هذه القضية المقدسة، وأن ما قدمته سورية وما ستقدمه من تضحيات في سبيل هذه القضية واجب مقدس، فهو جوهر الصراع مع العدو الصهيوني وأن سورية ملزمة بالنضال من أجلها، ولن تتخلى عنها حتى يحقق الشعب العربي الفلسطيني تقرير مصيره ويقيم دولته المستقلة على أرض وطنه[٥٤].

وهذه الثوابت لا يمكن المساومة عليها لارتباطها بالعقيدة القومية التي تؤمن بها سورية، وحتى لو ظهرت بعض أشكال الاختلاف والنزاع مع بعض الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، فإن هذه الظروف طارئة وليست أزلية، وهذه الثوابت التي شكلت جوهر ومضمون إدراك الأسد لهذه القضية حتى عام ١٩٩١ الذي انعقد فيه مؤتمر مدريد للسلام في منطقة الشرق الأوسط، ورغم التطورات التي حدثت وارتبطت بالقضية الفلسطينية بأشكالها ومستوياتها المتعددة، فإن إدراك الأسد لم يطرأ عليه أي تعديل أو تغيير في هذه الثوابت خلال الأعوام العشرة التي امتدت في إطار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي حتى تاريخ وفاته عام ٢٠٠٠[٥٥].

وبذلك أكدت سورية على التزامها الثابت بالحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأ مع الجهود الدبلوماسية الدولية لانعقاد مؤتمر سلام حول هذا الصراع، وفي هذا يقول الأسد "أن الحل يجب أن يكون شاملاً وأن ليس هناك قضية فلسطينية تحل منفردة سورية أو مصرية أو لبنانية، فنحن نبحث عن حل شامل يحق السلام". وكذلك حدد الرئيس الأسد التزام سورية بالقضية

الفلسطينية بقوله "سوريا ومصر ملتزمتان بالقضية الفلسطينية.. والتي قدمنا في مصر وسوريا مئات الآلاف من آجلها"[٥٦].

وبعد بدء عملية السلام وانقضاء عامين أعاد الأسد تأكيده على ثبات موقف سورية تجاه هذه القضية القومية انطلاقاً من أن فلسطين كأي جزء من بلاد الشام فيقول "لن نغير موقفنا من القضية الفلسطينية فهي قضية كل العرب.. وإن فلسطين بالنسبة لنا كأي جزء من بلاد الشام السورية".

وتأكيداً على محورية القضية الفلسطينية فقد ربط الرئيس الأسد تحقيق السلام بحلها وفقاً لما يقره الشعب الفلسطيني وكما حرص على التأكيد على منح الفلسطينيين حرية العمل في سبيل قضيتهم وأن سوريا لا ترغب في التدخل في شؤونهم الداخلية وعبر عن هذا التوجه بقوله "نحن لا نريد أن نتدخل في الشؤون الداخلية لفلسطين إننا ننظر إليهم على أنهم كيان قائم بذاتهم" و"إن قضية فلسطين هي التي فجرت الصراع العربي الإسرائيلي وما لم تحل قضية فلسطين حلاً يضمن حقوق شعبها فلا يمكن أن يعود السلام إلى هذه المنطقة لأن عدم حلها الحل العادل والشامل يعني استمرار العدوان والاحتلال وهذا ما لن نقبل به".

فالعلاقة بين الشعب الفلسطيني والتنسيق معه عفوي فطري طبيعي لا يخضع للسياسة،لذلك فمن أولويات السياسة الخارجية السورية في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد العمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني بحيث اعتبرت الصراع العربي الإسرائيلي لب الصراع في المنطقة وجوهر الأمن القومي العربي.

ومن هذا المنطلق جعلت سورية قضية فلسطين قضية قومية لا تخص الشعب الفلسطيني وحده، واعتبرت أن أي حل للصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يكون حلاً عادلاً وشاملاً فمن أجل ذلك رفضت سورية الحلول الفردية بدءاً من كامب ديفيد واتفاق أوسلوو وادي عربه وخارطة الطريق[٥٧].

لذلك ينظر الأسد إلى إسرائيل بأنها كيان مصطنع ودولة عدوانية توسعية لا نهاية لأطماعها في منطقتنا العربية، وبالتالي فهي حركة عنصرية تقوم على العدوان والتوسع والاستيطان والسيطرة بالقوة على الأراضي بما يخالف منطق التاريخ والأعراف والقوانين الإنسانية والدولية[٥٨].

وفي هذا الصدد يقول سيادته "إن أطماع الصهيونية واضحة كالشمس، فالأمر واضح في كتب الصهاينة وتعاليمهم، أنهم لا يريدون فلسطين فقط أو قطعة أرض هنا وهناك فقط. ولا يريدون فلسطين فقط، بل يريدون الأراضي من النيل إلى الفرات"[٥٩].

ولعل التأكيد المتواصل للرئيس الأسد والذي يمثل شبه اعتقاد راسخ إن إسرائيل تعمل على تحقيق إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات يمثل أهم نقطة في عقائد الرئيس الأسد ويؤكد ذلك بقوله "هم عندما يقولون من النيل إلى الفرات، يعنون سوريا بكاملها، ولبنان بكامله، والقسم الأكبر من العراق وشبه الجزيرة العربية ونصف مصر والسودان".

لذلك يؤكد الرئيس الأسد على وعي الأمة العربية بمستوياتها الرسمية والشعبية، قضية الوجود والمصير القومي العربي الواحد، وضرورة النضال القومي الشامل للدفاع عن هذا الوجود، وتحرير الأراضي العربية وتحقيق الوحدة والتضامن والتعاون والتنسيق وإنجاز مهام التمويل الاجتماعي الاقتصادي على طريق التقدم وإقامة القوة العربية الفاعلة[٦٠].

ومن هنا نجد أن الوجود الإسرائيلي في قلب المنطقة العربية وما تقوم به من نشاط للتوسع الاستيطاني وتغيير ملامح الأرض، والاستيلاء على مدينة القدس والعمل على تهويدها واعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، والإعلان عن ذلك، ومحاولاتها المتكررة لهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم ونظرية الأمن الإسرائيلي نفسها تمثل مشكلة ليس بالنسبة لسوريا وإنما لكل الدول العربية، والسلاح النووي الإسرائيلي وما ينطوي عليه من خطر يشكل تهديداً وخطراً على الأمن القومي السوري بشكل خاص والأمن القومي العربي بشكل

عام. أي بمعنى إن إسرائيل تشكل ذروة التحدي الاستعماري الصهيوني للأمة العربية ونقطة تحول وتنفيذ للمخططات الاستعمارية[٦١].

وكذلك فإن الوجود الأمريكي المتنامي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً والقائم فعلاً في المنطقة العربية يمثل تهديداً لسورية وخاصة عند النظر إلى العلاقة الاستراتيجية المعلنة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم كقوة عظمى منفردة. وكما سبق القول كانت قضية فلسطين هي الهاجس الذي ظل يمثل فكر الشباب العربي في سورية وخارج سورية، حيث تعتبر سورية الأكثر تأثيراً في العالم العربي جنباً إلى جنب مع مصر بقياس ثقلها الإقليمي في المنطقة[٦٢].

وبالتالي حكم سورية بالنظر للقضية الفلسطينية، ثلاثة عوامل أساسية تتضمن: التكامل والوحدة العربية، والتسوية المتوازنة، وسورية الكبرى.

فسورية تتطلع إلى تسوية على أساس الشرعية الدولية دون تأويلات دولية جديدة أو تطبيقات إسرائيلية مبلّورة، ولتحقيق قوة تفاوضية، فإن سوري تسعى إلى تفاوض منسق على أسس واضحة، ونظراً لطبيعة الأفكار القومية السائدة في التفكير السوري، فالنظرة لفلسطين تقع كقضية عربية قبل أن تكون فلسطينية[٦٣].

وإذا نظرنا إلى الأدبيات التي صدرت عن الرئيس الأسد نجد أن القضية الفلسطينية وما تفرع عنها وما نتج من احتلالات لأراضي عربية كانت وما تزال هي المحور التي تأسست عليه العلاقات السورية العربية، وحتى في الإطار العربي كانت على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لكل العرب[٦٤].

وفي مفهوم الدولة الفلسطينية الذي تسوغه إسرائيل بمباركة أمريكية تجد سورية أن تشكيل هذه الدولة الأسمية خطراً عليها، وبالتالي تقف سورية إلى جانب الرافضين من قيام مثل هذه الدولة كونها ليس فقط تشكل استسلاماً

لإسرائيل وتآمراً على الحقوق العربية وتفريط بالقضية الفلسطينية بل أنها تمس الحقوق السورية أيضاً[٦٥].

ونظراً لما تحملته سورية نتيجة سياستها المبدئية في دعم كفاح الشعب الفلسطيني وحركات التحرر الوطني، حيث تعرضت لحملات أمريكية وأوروبية وصهيونية إعلامية مغرضة، بالإضافة إلى حملات غربية لمحاصرتها اقتصادياً، لذا فإننا سنفرد جزءاً من مواقفها إزاء القضية الفلسطينية ليس بقصد التقليل من مواقف الدول العربية الأخرى، وإنما لخصوصية الوضع الذي تواجهه سورية في مواجهة السياسات الأمريكية الصهيونية في المنطقة العربية[٦٦].

لقد كانت سورية في طليعة الدول التي دعمت كفاح الشعب الفلسطيني، ولعبت وما تزال تلعب دوراً أساسياً في توحيد صفوف حركة المقاومة الفلسطينية.

وعلى الصعيد السياسي فإن السياسة السورية أخضعت علاقاتها العربية والدولية لمعيار مواقف الدول من القضية الفلسطينية، وتعتبر سورية قضية فلسطين القضية المركزية للعرب وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي الذي لا يمكن وقفه ما لم يستعد الشعب الفلسطيني حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني. وقد أكد الأسد في كل المناسبات أن قضية فلسطين لا يمكن أن تحل من خلال تسوية تنتقض الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، ويستأثر الموقف السوري من الصراع العربي الإسرائيلي بالاهتمام الخاص نظراً لعدم موافقة سورية على أية تسويات سياسية تصفوية على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد تصدت سورية بحزم لاتفاقيات كامب ديفيد، ولكل مشاريع الاستسلام الوهمية التي تطرحها الإدارة الأمريكية، وما تزال تتصدى بكل قوة لكل السياسات الراعية للاعتراف بالكيان الصهيوني، والموقف السوري المبدئي والثابت بالنسبة لقضية فلسطين آثار حفيظة الولايات المتحدة التي تعتبر

سورية حجرة عثرة أمام كل أطروحاتها في المنطقة، وأمام كل محاولاتها للهيمنة عليها..

وبالتالي يؤكد الأسد أنه لا تفرقه لديه بين أراض محتلة من سورية وأراض فلسطينية محتلة فيقول "لن تكون سورية مع أي صلح إلا مع الصلح الفلسطيني ولن تكون مع أي سلام إلا مع السلام الفلسطيني ولا نريد الجولان بقدر ما نريد فلسطيني"(٦٧).

وكذلك يستنكر الأسد اعتبار القضية فلسطينية فقط قائلاً "كيف لا تكون القضية الفلسطينية قضيتنا، بينما نحن نضع كامل إمكانيات هذا القطر، البشرية والعسكرية والاقتصادية والسياسية في خدمة هذه القضية"(٦٨).

وبالتالي إن إسرائيل ككيان استيطاني عنصري إحلالي ستشهد نفس مصير الكيانات الاستيطانية المصدرة من الخارج، ولن تكون سوى محطة مرحلية على طريق هجرة اليهود من العالم القديم إلى إسرائيل، ومن إسرائيل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغيرها من بقاع الأرض(٦٩).

ويخاطب الرئيس الأسد الأمة العربية بنظره استشرافية مستقبلية يحدد من خلالها مستقبل الصراع الإسرائيلي قائلاً "لا مبرر للقلق، المستقبل لنا، وليس لإسرائيل، لأن إسرائيل تمتلك عوامل قوة ونحن نملك عوامل قوة، وإذا تفوقت إسرائيل في بعض العوامل فهو تفوق عابر لأننا نستطيع أن نملك وسنملك قريباً أو بعيداً ما تملكه إسرائيل، ولكن إسرائيل لا تستطيع أن تملك قريباً أو بعيداً ما يملكه العرب لأننا نملك أمرين أساسيين خارج قدرة إسرائيل الآن وكل آن، هما الحق وثقة الشهيد بالنصر الأكيد"(٧٠).

ومن خلال هذه الإدراكات والقناعات المعتقدات الرئيسية، فإن الأسد غير مستعد للتسرع في اللحاق بتسويات سياسية لأنه ليس في عجلة وليس هناك ما يدفعه للتعجل مع إدراكه لطبيعة الصراع وماضيه وحاضره ومستقبل الكيان الصهيوني. وكذلك فإن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو القضية

الفلسطينية وإن كان الشعب الفلسطيني هو صاحب الأولوية في هـذا الـصراع وإدارته فإن هذا الحق مقيد بالطرف العربي الذي يقف وراء هذه القضية.

وخير ما يمكن قوله هنا، هو رد الرئيس الأسد على الكاتب باتريك سيل صاحب كتاب حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط، كيف تريد أن تكون خاتمة الكتاب أجاب قل ببساطة "الصراع مستمر"[٧١].

وبالتالي يمكننا القول إنه منذ بداية الغزو الصهيوني الغاشم على إخواننا في غزه والشعب السوري مستنفر على بكرة أبيه قيادةً وشعباً لرد العدوان على شعبناً الفلسطيني ولم تتقطع المساعدات بل لازالت قوافل المساعدات والإغاثـة للشعب الفلسطيني من شقيقة الشعب السوري مستمرة عبر معبر رفح المصرية رغم المتاعب والعراقيل، فالشعب السوري مواقفه لا تعد ولا تحصى، وتميزت قيادته بالاتزان والحكمة فيما تبذله من جهد وعطاء تجاه الأخوة المنكوبين فـي غزه وفلسطين فالرئيس الأسد يعتبر القضية الفلسطينية شغله الشاغل وقـضيته الأساسية وهذا واضح وجلى لكل متتبع لمواقف السياسة السورية، فقـد قـدم الشعب السوري كل ما يملك من إمكانيات مادية وبشرية وسطر ملاحم الجهـاد والبطولة جنباً إلى جنب مع شقيقه لفلسطيني في معارك الفداء والعزة، والشعب الفلسطيني ممتن للمواقف المتواصلة للشعب السوري والـسنوات أثبتـت بـأن سورية هي الحاضنة الطبيعية للمقاومة العربية في لبنان وفلـسطين وفـي أي مكان عربي يتعرض لاعتداء غاشم.

وفي سياق ذلك يمكننا أن نخرج من حصيلة الحرب الإسـرائيلية علـى غزة عام ٢٠٠٩ بعدد من النتائج والتي كان من أهمها:

- أثبتت اعتداءات إسرائيل على قطاع غزة عام ٢٠٠٩ أن المقاومة هـي الوسيلة الوحيدة الأساسية لوقف العربدة والعدوان الإسرائيلي، وأن كـل التسويات من مدريد إلى أوسلو إلى وادي عربة وما تلاهـا لـم تحقـق للشعب الفلسطيني الأدنى من مطالبه.

- عودة القضية الفلسطينية قضية عربية بعد أن تاهت لفترة طويلة في فلسطين القضية وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات.
- إن اختلال ميزان القوى الدولي والإقليمي لا يتيح في المستقبل القريب أية تسوية تحقق الحد الأدنى المقبول فلسطينياً.

ولذلك فإن المرحلة القادمة هي مرحلة الصمود وهي مرحلة تتطلب توفير حاجاتها وشروطها عربياً حتى يتغير ميزان القوى ويكون هناك نظام عربي قادر على تحرير الأراضي المحتلة.

وبالتالي فإذا كانت إسرائيل تتصور أنها ستكسب شيئا من تلك المجازر والمحارق التي تقوم بها في غزة فهي واهمة، ومن الغباء ألا تدرك إسرائيل أن عدوانها قد زاد من رصد الكراهية والبغضاء تجاهها في نفس كل فلسطيني وكل عربي وكل مسلم، بل أن دائرة السخط على إسرائيل والاحتجاج على حرب إبادة الفلسطينيين في غزة قد اتسعت لتشمل قطاعات واسعة من الشعوب في البلدان الغربية وفي بلدان آسيا وأمريكا الجنوبية التي شهدت الكثير من المظاهرات، ومن قصر النظر ألا تدرك إسرائيل ما ألحقته بأهل غزة من إصابات وجراح ستكون بمثابة جرس إنذار يدق على الدوام مستنهضاً كل الفلسطينيين وسائر العرب لتحرير فلسطين من الصهاينة، وإن يغيب عنها أن الأرض التي دفن فيها الشهيد ستنبت مقاومين ومناضلين أشد بأساً وأشد إصراراً على دحر العدو واستعادة الحقوق[٧٢].

الخاتمة:

تمثل الدعم السوري للثورة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني في صور وأشكال مختلفة منها الدعم المادي والسياسي والعسكري والمعنوي وتقديم التسهيلات والإعانات.

وبذلك كانت سوريا في طليعة الدول التي أوفت بالتزاماتها في الدعم للمقاومة الفلسطينية ولعبت وما تزال تلعب دوراً أساسياً في توحيد صفوف حركة المقاومة الفلسطينية.

وقد أكد الأسد في كل المناسبات أن قضية فلسطين لا يمكن أن تحل من خلال تسوية تنتقض من الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني، واعتبر رحيل الصهاينة عن فلسطين من حيث جاءوا هو الشرط الوحيد المقبول للحل.

وبالتالي فإن الالتزام بدعم القضية الفلسطينية هو التزام ثابت وأصيل في السياسة الخارجية السورية فقد كانت سورية دائماً وما تزال تسعى إلى تقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه وتقديم كل أنواع الدعم المادي والمعنوي له وخاصة في المرحلة الأخيرة من خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حيث كانت السباقة في التنديد بهذه الحرب الهمجية التي شنتها إسرائيل على السكان المدنيين في غزه وساهمت في تقدم المساعدات الإنسانية والإغاثية والصحية والمالية.

وقد اعتبرت السياسة السورية أن الكيان الإسرائيلي يشكل أكبر تحدٍ استراتيجي يواجه الأمة العربية وأخطر تهديد لمصيرها. وكذلك فإن إسرائيل تشكل خطراً على الأمن القومي السوري بشكل خاص والأمن القومي العربي بشكل عام.

فعلى الرغم من حجم الفظائع التي أحدثتها آلة الحرب الإسرائيلية في غزة، إلا أن هذه الحرب ومهما كانت نتائجها الميدانية، فإنها لا تمثل نصراً

استراتيجياً لإسرائيل بأي معنى من المعاني فهي لن توفر لها الأمن، ولن تجلب لها السلام، وأضرت كثيراً بسمعتها على الصعيد العالمي باعتبارها دولة مارقة لا تحترم الشرعية الدولية وأوغلت قتلاً في النساء والأطفال في انتهاك صارخ لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني. كما أن حركة حماس التي استهدفتها إسرائيل قد اكتسبت شعبية أوسع داخل فلسطين وخارجها. وسوف تظل تمثل رقماً صعباً في المعادلة السياسية والأمنية الفلسطينية، ناهيك عن تراجع آمال وتطلعات تحقيق السلام بين إسرائيل والعرب على الأقل خلال الأجلين القصير والمتوسط فما قامت به إسرائيل في غزه سيظل محفوراً في ذاكرة الأجيال ولن تمحوه الأحاديث السيارة عن ثقافة السلام والعيش المشترك، كما أن إسرائيل قد تتخذ من عدوان غزه سبيلاً لرفض حل الدولتين وتصفية القضية الفلسطينية، وبخاصة في ظل الموقف العربي الهزيل والبائس الذي اتخذه النظام العربي الرسمي تجاه العدوان.

ولكن بالمقابل فإن العدوان على غزه أكد أكثر من أي وقت مضى على أهمية وحدة الصف الفلسطيني، وبالتالي فمن المهم جداً اتخاذ خطوات جدية على طريق رأب الصدع بين فتح وحماس مع تكريس الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس رؤية موحدة وبرنامج سياسي واضح للتعامل مع إسرائيل، أضف إلى ذلك أن الحرب أكدت على أن النظام العربي مهدد في وجوده إذا استمر على هذه الحالة من العجز والشلل بسبب الانقسامات والخلافات بين بعض أعضائه.

وبالتالي تعد عملية إصلاح النظام العربي بشكل حقيقي وجدي مقدمة لتفعيل دوره في التعامل بفاعلية مع إسرائيل، وكذلك تفعيل دوره في إدارة العلاقات العربية من الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة مثل إيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، بمعنى آخر إن الإصلاح الحقيقي للنظام العربي هو الذي سيجعل منه طرفاً فاعلاً في السياسات الإقليمية والدولية وليس طرفاً معقولاً به على الدوام.

وبدون الإصلاح الحقيقي والجاد سواء على صعيد البيت الفلسطيني أو على الصعيد الداخلي في الدول العربية أو على صعيد النظام العربي بما يفعل من دوره في حماية الأمن القومي العربي والتصدي للتهديدات التي تمثلها إسرائيل وغيرها، فإن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ستفرضان مزيداً من الهيمنة على المنطقة بحيث تستمر دول عربية عديدة تدور في الفلك الأمريكي وتستمر إسرائيل في سياستها العدوانية التي قد تستهدف مجدداً غزة، بل والضفة الغربية ودولاً عربية أخرى، وعندها يمكن أن يتم تصفية القضية الفلسطينية – بشروط إسرائيلية، كما ستستمر الولايات المتحدة الأمريكية في عملية استنزاف الثروات العربية اعتماداً على أساليب ووسائل متعددة.

المراجع:

(١) خيام محمد الزعبي، أفغانستان: خلفيات الحرب وأفاق المستقبل، بغداد، مجلة التضامن الإسلامي، العـــدد ٦،٧، ٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٢) marie jell zahar , Demorican war, and peace in the middle eas 1, reviewed in Journal of Palestine, 20 (3) 1979. p:105.

(٣) فؤاد درويش، الإرادة والقوة، طرابلس، منشورات الخليج المحدودة، بدون تاريخ، ص ٢٢٩.

(٤) مجدي أحمد حسين، من كامب ديفيد إلى مدريد، القاهرة، دار الشرق الأوسط للنشر، ١٩٩١، ص ٤-٨.

(٥) ماجد شدود، حا فظ الأسد والصراع العربي – الصهيوني، دمشق مكتبة الأسد، ١٩٩٨، ص ١٤.

(٦) ماجد شدود، الاستراتيجية، دمشق، إصدار جامعة دمشق، ١٩٨٧، ص ٣٠٩.

(٧) ماجد شدود، حافظ الأسد والصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٤.

(٨) رضوى صلاح، قراءة في الخطابات العربية الرسمية: من نقد المقاومة إلى المراقبة الصادرة في العدوان تحرير أماني غانم، مدحت ماهر في المقاومة الحضارية في حرب لبنان الدلالات والمآلات، جامعة القاهرة، كلية الاقتـــصاد والعلـــوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٧، ص ١٠١.

(٩) حوار مع الدكتور محمد عمارة في برنامج الشريعة والحياة على وحدة الأمة والتعددية السياسية على موقـــع الجزيـــرة www.aljazerra.net/channel

(١٠) فتحي معتوق أمحمد، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، طرابلس، مجلس الثقافة العامة، ٢٠٠٨، ص ١٦٥-١٨٥.

(١١) عبد المنعم عدلي عبد المنعم، سياسة الدفاع المصرية ١٩٨١-٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، القـــاهرة، جامعـــة حلوان، كلية التجارة، ٢٠٠٤، ص ١٦٢.

(١٢) زكي حنوش، العرب في مواجهة إسرائيل، المستقبل العربي، العدد ٧٦، ١٩٩٣، ص ٤٠-٤٣.

(١٣) ماجد كيالي، فتح وحماس، ماذا بعد أزمة غزة، السياسة الدولية، العدد ١٧٢، ٢٠٠٨، ص ١٣٦.

(١٤) مرجع سابق، ص ١٣٦.

(١٥) خير الدين حسين، العدوان الإسرائيلي على غزة: مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي، المستقبل العربـــي، العـــدد ٣٦٠، ٢٠٠٩، ص ٦.

(١٦) المرجع السابق، ص ٦.

(١٧) المرجع السابق ، ص ٧.

(١٨) عدنان أبو عامر، دور المقاومة الفلسطينية في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، الـــسياسة الدوليـــة، العـــدد ١٦٦، ٢٠٠٦، ص ١٧٥.

(١٩) Anthong H. Cordesman "The war in Gaza: Tactical Gains, strategic Defeat? Ceter for strategic and international studies,9 January 2009.

(٢٠) محمد السيد سليم، رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزه، السياسة الدولية، العدد ١٧٦، ٢٠٠٩، ص٧٣.

(٢١) المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢٢) غازي فيصل، السياسة الأمريكية، الهيمنة وتصدير العنف، بغداد، مجلة أم المعارك، العدد ١، ١٩٩٥، ص ١٦.

(٢٣) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية، القاهرة، مجلة الشئون العربيـــة، العـــدد ٨٠، ١٩٩٤، ص ١٢٤-١٣١.

(٢٤) هيثم الكيلاني، الأمن القومي وجامعة الدول العربية، مجلة الوحدة، العدد ٢٨، ١٩٨٧، ص ١٣-١٤.

(٢٥) ليث عبد الحسن الزبيد، مشروع الشرق الأوسطية ومستقبل الأمن القومي العربي، مجلة دراسات، العـــدد ٢٢، ٢٠٠٥، ص ٢١.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢٧) عبد اله بلقزيز، الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ٥٦.

(٢٨) عطا زهره، الأمن القومي العربي، طرابلس، جامعة قاريونس، ١٩٩١، ص ١٥٣.

(٢٩) طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، ليماسول، قبرص، دار الملتقى للنشر، ط١، ١٩٩٢، ص ١٠٤-١٠٥.

(٣٠) عبد الله الأشعل، المؤامرة القانونية على سورية، القاهرة، بدون ناشر، ٢٠٠٦، ص ١٤٤-١٤٨.

(٣١) أمين الساعاتي، الأمن القومي العربي، صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٩٣، ص ٦١.

(٣٢) عبد الله محمود مسعود وعلى عباس مراد، الأمن والأمن القومي، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط١، ٢٠٠٤، ص ٢٥٤.

(٣٣) عبد المنعم المشاط، القضية الفلسطينية ومآل الأمن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد ١٧٢، ٢٠٠٨، ص ٣٦.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣٥) عطا زهره، الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨٣.

(٣٦) محمد أبو الرب، محاكمة الإسرائيليين على حصار غزة، المستقبل العربي، العدد ٣٥٩، ٢٠٠٩، ص ٥١.

(٣٧) نادية ليتيم، المسئولية القانونية الدولية للجرائم الإسرائيلية في غزه، السياسة الدولية، العدد ١٧٦، ٢٠٠٩، ص ٨٤.

(٣٨) سالي سامي البيومي، قانا، رمز الانتهاكات الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد ١٦٦، ٢٠٠٦، ص ١٥٨-١٦٠.

(٣٩) داود درعاوي، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الوطن، ٢٠٠١، ص ٢٠.

(٤٠) مخلد الطروانة، الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومدى إمكانية تقديم المسؤولين للمحاكمة، الكويت، مجلة الحقوق، العدد ٢، ٢٠٠٥، ص ٣٠٨.

(٤١) تقرير مركز المعلومات الفلسطيني
http://www.pnic.gov.ps/arabic/guds/arabi/guds/arabic/rid/gut_voil11-2007.htal

(٤٢) تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة
http://www.oppc.pna.net/mag/%/20magzp.18.htal

(٤٣) عبد الله الأشعل، السودان والمحكمة الجنائية الدولية، القاهرة، بدون ناشر، ٢٠٠٩، ص ٤٤.

(٤٤) نادية ليتيم، المسئولية القانونية .....، مرجع سابق، ص٨٧

(٤٥) عمرو الشوبكي، ثورة يوليو في عصر جديد من التفاعل مع العالم إلى العولمة، تحرير هاني رسلان في سياسات يوليو خمسون عاماً على الثورة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢، ص ٨٤-٩٥.

(٤٦) كمال حداد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، بيروت، المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٩٧.

(٤٧) يوسف خوري، المشاريع الوحدوية ١٩١٣-١٩٨٩، دراسة توثيقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص١٠.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٩.

(٤٩) صحيفة الثورة السورية، العدد ١٠٧٢٠، ١-١١-١٩٩٨، ص ١٣.

(٥٠) Telhami, Shibley, The Palcstini Gnestion and the end of cold war, in: Spiegel, L, Steven (Editor) Conflict management in The middle East Boulder. West view press 1992, p: 302.

(٥١) التقرير الاستراتيجي، السيد يسين، ١٩٨٥، ص ٢٢١.

(٥٢) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام، أوسلو ما قبلها وما بعدها، (مكتبات الثالث)، القاهرة، دار الشروق، ط٢، ١٩٩٦، ص ٥٥.

(٥٣) ريمون هنيبوش ، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية في علي الدين هلال وبهجت قرني (محررين) السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥، ص ٦١.

(٥٤) معتز محمد السيد سلامة، القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد ١٩٩١، دراسة للقرارين السوري و الفلسطيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧، ص ٢٨٧.

(٥٥) محمد حسين الظاهر، السياسة السورية تجاه التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١، ص ١٣١.

(٥٦) مصطفى طلاس، كذلك قال الأسد، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٩، ص ٩٧٥.

(٥٧) خيام محمد الزعبي، العلاقات السورية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير، غير منشورة، قام الباحث بترجمتها من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية، طهران، جامعة أصفهان، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

(٥٨) خيام محمد الزعبي، إسرائيل كيان مصطنع ودولة عدوانية لا نهاية لأطماعها، السياسية الدولية، العدد ١٧٢، ٢٠٠٨، ص ١٩٣.

(٥٩) ماجد شدود، حافظ الأسد الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٦٠) المرجع السابق، ص ٧٣، ٧٥.

(٦١) خيام محمد الزعبي، العلاقات السورية الإيرانية، ١٩٧٩-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٦٢) جمال عبد الجواد، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢، ص ٣٢.

(٦٣) إبراهيم أبو الهيجاء، العرب والدولة الفلسطينية .. ورؤى متباينة، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، ٢٠٠٦، ص ١٢٨.

(٦٤) عادل رضا، التاريخ لا تحركه الصدفة، القاهرة، دار أفيار، ١٩٩٣، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٦٥) إبراهيم أبراش، النظام السياسي الفلسطيني ولد مأزوماً ولم يزل، السياسة الدولية، العدد ١٥٥، ٢٠٠٤، ص ٤٩.

(٦٦) فؤاد درويش، الإرادة والقوة، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٦٧) مصطفى طلاس، كذلك قال الأسد، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٦٨) من الكلمة التي ألقاها الرئيس الراحل حافظ الأسد في افتتاح المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني لطلبة سورية، دمشق بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢.

(٦٩) خيام محمد الزعبي، إسرائيل كيان مصطنع ودولة عدوانية لا نهاية لأطماعها، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٧٠) ماجد شدود، حافظ الأسد، الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٧١) باتريك سيل، حافظ الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة عبد محمود فلاحه، دمشق، دار طلاس، ١٩٩٤، ص ٢١.

(٧٢) إبراهيم العيسوي، مأساة غزة، العار ورد الاعتبار، المستقبل العربي، العدد ٣٦٠، ٢٠٠٩، ص ٢١٤.